

## الإصلاحات الدستورية في تركيا وسياسة التحول إلى نظام رئاسي The constitutional Reforms in Turkey and the Transformation to Presidential Regime

حسن تركي عمير<sup>1</sup>،

<sup>1</sup> كلية الشرق الأوسط الجامعة، (العراق)، dr.hasan.turki@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/17

تاريخ قبول النشر: 2019/11/28

تاريخ الإستلام: ... 2019/09/09

### ملخص:

يعد الدستور في مفهومه الحديث "عقدا اجتماعيا" بين السلطة والمجتمع؛ يتوافق فيه طرفا العقد على صياغة مواد الملمزة للطرفين، ومن ثم فالمجتمع التركي يسعى الآن، وبكل جدية، إلى دستور مدني جديد من شأنه إرساء الحقوق وحماية الحريات، لذا اضححت التجربة التركية غنية في ميدان العمل القضائي والدستوري، ولعل المرحلة التاريخية التي تمرّ بها حالياً تمثل منعطفاً وعلامة فارقة في تاريخها؛ إذ إنه وللمرة الأولى ومنذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 تتفق الإراداتان السياسية والاجتماعية على وجوب سن دستور جديد للبلاد بإرادة مدنية حرة بعيداً عن وصاية حكم العسكر. فالدساتير التركية بدءاً من دستور عام 1924 ومروراً بدستور عام 1961 وانتهاءً بدستور عام 1982 كلها دساتير صيغت في أعقاب انقلابات عسكرية عززت نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والاجتماعية، والدستور الأخير هو من أكثر هذه الدساتير عسكرة للمجتمع وإخضاعاً له على الرغم من الإصلاحات الدستورية المستمرة التي تجاوزت أكثر من عشرين تعديل، حصلت معظمها في الحكومات المتعاقبة لحزب العدالة والتنمية الحاكم.

الكلمات المفتاحية: الإصلاحات الدستورية، تركيا، سياسة التحول، نظام رئاسي.

### Abstract:

The constitution, in the modern concept, is considered as ‘ a social contract ‘ between the authority and the society . Both of them come along on formulating its rules as well as applying them. The Turkish society takes serious moves to obtain a new civil rights and protecting the freedom of the society. The Turkish experience is very popular in the judicial and constitutional fields. It is important to denote that the historical era with its changes, which Turkey is passing through nowadays, represents a new and significant turning point in its history. This is because the political and social powers come along for the first time since the declaration of the Turkish Republic in 1923. These two powers agree on forming a new constitution. This constitution should be formed by the free will of the society away from the military regime. It is important to know that all the Turkish constitutions, starting with 1924 constitution and 1961 ending with 1982 constitution, are formed after military coups which have enforced the power of the military power in the social and political sides of the republic. The current constitution is the most powerful and it implies the power of the military regime in the society in spite of the constitutional reforms. These reforms have been over 30 amendments, most of them have occurred in the AKP.

المؤلف المرسل: حسن تركي عمير ، الإيميل: dr.hasan.turki@gmail.com

مقدمة:

تمثل فكرة الدستور، أرقى ما وصل إليه الفكر الإنساني في تنظيم شؤون الحياة وفق إطار توافقي محدد يعبر عن أهداف ومصالح مشتركة، لغرض تنظيم شؤون الحكم وطبيعة علاقتها مع الأفراد من خلال القواعد الدستورية، فالدستور مرآة النظام السياسي، والفيصل بين الحاكم والمحكوم، وهو صورة صادقة عن مدى وعي القوى السياسية والشعبية في الدولة ومدى التأصيل الحضاري والتطلع إلى مستقبل واعد. ومن ثم فالمجتمع التركي يسعى الآن، وبكل جدية، إلى دستور مدني جديد من شأنه إرساء الحقوق وحماية الحريات عن طريق تعزيز مفاهيم الحقوق والحريات الأساسية، وتفعيل هذه المفاهيم داخل مؤسسات الدولة. ووفقاً لذلك سيتوجه الشعب التركي في السادس عشر من نيسان المقبل لإجراء الاستفتاء على الاصلاحات الدستورية التي سيتم بموجبها الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي .

ولعل المرحلة الحالية التي تمر بها الجمهورية التركية تمثل منعطفاً وعلامة فارقة في تاريخها؛ إذ إنه وللمرة الأولى ومنذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 تتفق الإرادات السياسية والاجتماعية على وجوب إصدار دستور جديد للبلاد بإرادة مدنية حرة، فالدساتير التركية بدءاً من دستور عام 1924 ومروراً بدستور عام 1961 وانتهاءً بدستور عام 1982 كلها دساتير صيغت في أعقاب الانقلابات العسكرية التي وسعت من نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ومن هنا تأتي أهمية اختيار موضوع البحث.

تتحدد إشكالية البحث في الإجابة على سؤالين محددين تبرز فيه عملية الإحاطة العلمية بموضوعة البحث: هل احدثت الاصلاحات الدستورية ثقافة قانونية في اوساط الرأي العام التركي وجعلته يتفاعل معها ؟ ، ثم ما مدى تأثير هذه الاصلاحات الدستورية على مسار الاحداث والمتغيرات السياسية التي تشهدها تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الذي يسعى لإصدار دستور جديد للبلاد بإرادة مدنية ؟.

وعلى ضوء ما تقدم ينطلق البحث من فرضية مفادها (( لصياغة دستور جديد يتطلب معرفة وافية بالخلفية التاريخية للدساتير التركية والتعديلات الجارية عليها ابتداء من أول وثيقة دستورية في العهد العثماني عام 1876م مروراً بإعلان الدستور الجمهوري 1924 ثم دستور عام 1961 الذي يعده الاتراك الاكثر ديمقراطية وانتهاءً بالدستور النافذ لعام 1982، خاصة بعد الاصلاحات الدستورية الأخيرة لحزب العدالة والتنمية وتبني سياسة التحول للنظام الرئاسي بآليات ديمقراطية معززة بإرادة شعبية )).

وتأسيساً لما تقدم، اعتمد الباحث المنهج التاريخي للتحري عن المعلومات الدقيقة، فضلاً عن الإفادة من المنهجين النظري والتحليلي الوصفي لتحليل وتمحيص مجريات الأحداث السياسية والدستورية منذ نشأة الجمهورية التركية الحديثة .

قسم البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات والتوصيات. تناول المبحث الأول: السياق التاريخي للإصلاحات الدستورية منذ اعلان الجمهورية ؛ وناقش الثاني: أثر التعددية الحزبية والانقلابات العسكرية على الإصلاحات الدستورية ؛ بينما ركز المبحث الثالث والآخر على الاستفتاء الشعبي على الإصلاحات الدستورية و التحول نحو النظام الرئاسي.

### المبحث الأول: السياق التاريخي للإصلاحات الدستورية في تركيا

قبل الخوض في التطور التاريخي للإصلاحات الدستورية لابد من بيان اصل لفظة الدستور في مدلولها اللغوي وما اتفق عليه الفقه السياسي والقانوني وعلى النحو الآتي:

#### المطلب الأول: التعريف بالدستور لغةً واصطلاحاً

##### أولاً. الدستور لغةً

الراجح إن كلمة (دستور) هي كلمة ليست عربية الأصل بل أنها فارسية، ومعناها بحسب المعجم المستدرك للعلامة الدكتور مصطفى جواد: " الوزير الكبير الذي يرجع إليه في جميع الأمور وأصله الدفتر الذي يُجمع فيه قوانين الملك وضوابطه، وسمي بالوزير لأن ما فيه معلوم له أو لأنه مثله في الرجوع إليه لأنه في يده أو لأنه لا يفتح إلا عنده " (1). ولفظة دستور تعني: الأساس أو القاعدة أو الإذن أو الترخيص (2). أما في اللغتين الإنكليزية والفرنسية فإن المصطلح المستخدم للدلالة على الدستور هو مصطلح (Constitution) البناء أو التأسيس (3).

##### ثانياً. الدستور اصطلاحاً

الدستور: وفقاً للنظرة السياسية هو: (( مجموعة من القواعد الأساسية التي تبين الطريقة التي تمارس بها السلطة السياسية من قبل القابضين عليها )) (4). وهذا يعني أن الدستور يبين مقدار إسهام الحكام في ممارسة السلطة. ويرى الفقه القانوني ان الدستور: (( مجموعة القواعد التي تنظمها الوثيقة المسماة بالدستور والتي لا يمكن أن توضع أو تعدل إلا بعد إتباع إجراءات خاصة تختلف عن تلك الإجراءات المتبعة في وضع وتعديل القوانين العادية )) (5).

1) نقلاً عن د. منذر الشاوي، ( نظرية الدستور )، منشورات مركز البحوث القانونية/ ج 4 ، وزارة العدل، بغداد 1981 ، ص 9.

2) ابن خلف تبريزي محمد حسين المتخلص ببرهان، برهان قاطع (معجم بالفارسية) مطبعة طهران الوطنية (كتابخانة ملي تهران)، 1063 هـ ش، ص 490.

3) د. إبراهيم عبد العزيز شيجا، المبادئ الدستورية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1982، ص 12.

4) د. منذر الشاوي، القانون الدستوري (نظرية الدولة)، منشورات مركز البحوث القانونية ج 3، وزارة العدل، بغداد، 1981، ص 53.

5) د. ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية، مصر، 1971، ص 20

وتأسيساً لما تقدم، فإن الدستور يهتم بالدرجة الأولى بوضع قواعد قانونية تتناول تنظيم السلطة في الدولة وتنظيم حياة الجماعات البشرية التي تعيش على أرضها بشكل يضمن حقوق كل من الطرفين وحمايتها فهو يحدد الهيئات التي يعود إليها حق ممارسة السلطة السياسية كما أنه يجد من هذه الممارسة بالدرجة التي يحفظ بها للأفراد حقوقهم .

### المطلب الثاني: السياق التاريخي للإصلاحات الدستورية في تركيا

#### اولاً. الإصلاحات الدستورية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني

شهدت تركيا العلمانية حوادث متعددة منذ حزيران الى اواخر كانون الاول 1876 لفهم التجربة الدستورية الاولى في التاريخ الاسلامي، إذ لم يوجد في أي بلد اسلامي دستور وضعي مكتوب، فعندما وضع الدستور العثماني لم يكن في اوربا دستور مدون لأنها كانت حديثة العهد في السياسة، وتجدر الاشارة في هذا المجال الى ان الدولة الكبيرة المنافسة للعثمانيين كانت روسيا القيصرية هي الاخرى لم يكن لها دستور أو برلمان<sup>(6)</sup>.

عندما اصبح عبد الحميد الثاني السلطان العثماني عام 1876م ، كان المنصب مهياً لسلطان قوي، لان القوى التي عارضت السلاطين؛ من انكشارية واصحاب الطرق الصوفية، قد زالت، في الوقت الذي استخدمت فيه الاساليب الاوربية الحديثة على الصعيدين العسكري والمدني لتثبيت دعائم الحكم الجديد وتشديد قبضته في مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية<sup>(7)</sup> ، وهكذا فقد عطل العمل بالدستور وحلّ مجلس المبعوثان (البرلمان) بعد وقت قصير من اعلان العمل به ، وتم نفي مدحت باشا الذي سعى من اجله، ومع ان قيام مجلس المبعوثان في العاصمة العثمانية (اسطنبول) وتحديد سلطات السلطان كان عملاً اصلاحياً كبيراً في نظام الحكم وفقاً لما جاء في دستور 1876، ان حلّ المجلس وتعطيل العمل بالدستور من قبل السلطان عبد الحميد لم يولد أي رد فعل في البلاد، لان الحياة الدستورية لم تكن عندئذ مدعومة برأي عام واع<sup>(8)</sup>.

وبالنظر لسيطرة آراء وطروحات المفكر الاسلامي جمال الدين الافغاني وتلميذه محمد عبده حول النهوض بالإسلام والمسلمين من خلال الثقافة وتقبل منجزات الغرب في العلوم والتقنية، فقد برزت المعارضة الاولى للسلطان عبد الحميد الثاني متمثلة بالجمعية العثمانية الفتاة، التي تحدثت عن اتحاد المسلمين، ورفعت شعارات ( عدالة ، حرية ، وطن) متأثرة بما يطالب به دعاة فلسفة التنوير في اوربا وكان دستور 1876 تنويجاً لجهودهم<sup>(9)</sup>.  
تعليق الدستور من قبل السلطان عبد الحميد الثاني ، اظهر ضعف تلك الجمعية ، فجاءت بعدها جمعية اكثر تطرفاً ، عرفت بجمعية تركيا الفتاة ، كان اعضاها من العسكريين ، اهتمت بتنظيم انقلاب 1896 للإطاحة

(6) د. احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص31.

(7) د. وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت - لبنان، 2013، ص24.

(8) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1965، ص89.

(9) عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516 - 1916، ط2، دمشق، 1993، ص383.

بالسلطان العثماني، ولكن بعد فشلها هرب اغلب اعضاها الى اوروبا، واصبح مركزها سالونيك. وفي عام 1908 استطاعت كل من جمعية الاتحاد والترقي العثمانية وحزب الحرية والاتلاف القيام بانقلاب عسكري اطاح بحكم السلطان عبدالحميد الثاني و سيطروا على الحكم واستمر الحال حتى قيام الحرب العالمية الاولى، وحال انتهاء الحرب انهارت الامبراطورية العثمانية وفقدت مستعمراتها ولم يبق لديها سوى الاناضول بعد حاولت دول الحلفاء احتلال اغلب الاراضي التركية ، على اثر ذلك انطلقت الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال حرب الاستقلال (1919-1923) التي عدها الاتراك استمرار للحرب العالمية الاولى (10) .

ثانياً. الاصلاحات الدستورية في عهد مصطفى كمال اتاتورك

لقد مثلت معاهدة لوزان في 1923 /7/23 م، تاريخ ولادة الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، لتبدأ مسيرة التحول نحو سياسة التغريب سلوكاً وثقافة ومنهج، كما ضمنت هذه المعاهدة وحدة الأراضي التركية كما هي عليه اليوم، وافشلت المحاولات المتعددة من قبل روسيا وبعض الدول الغربية لتقسيم هذه الأراضي على إثر توقيع معاهد سيفر في 1920 /8/10 بين حكومة اسطنبول ودول الحلفاء، التي كانت تهدف الى تقسيم تركيا بين الأرمن والأكراد والدول الغربية وقطعة صغيرة في وسط الأناضول للأتراك، غير أن نجاح مصطفى كمال أتاتورك بقيادته لحرب الاستقلال ضد هذه التطلعات أفضى إلى الشكل الحالي للجمهورية التركية جغرافياً<sup>(11)</sup>. مع أن بعض المؤرخين يرون أن التوجه نحو أوربا بدأ مع عصر التنظيمات الخيرية في منتصف القرن التاسع عشر نتيجة لجهود المصلحين ومنهم: مصطفى رشيد باشا، ومحمد فؤاد باشا، ومحمد أمين عالي باشا، ومدحت باشا... الخ، جميعهم شغلوا بالتدرج منصب الصدر الأعظم (رئيس وزراء)<sup>(12)</sup>. هؤلاء تأثروا بظغوط السياسة الدولية التي وصلت الى قمتها في المدة الواقعة بين (1876-1878) والمسماة بالمسألة الشرقية التي تسببت في تعطيل الاصلاحات السياسية والدستورية للدولة العثمانية والتي تجلت في دستور عام 1876<sup>(13)</sup>.

<sup>10</sup> (د. وليد رضوان، المصدر السابق، ص 27 و ص 55.

<sup>11</sup> (مصطفى الزين، ذئب الاناضول، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991، 153؛ ساجلار كيدار، تركيا الحديثة: بحث في تركيا بين الصورة البيروقراطية والحكم العسكري، (المحرر) نوبار هونسيان فيروز احمد، ص 19.

<sup>12</sup> (بدأت الحياة الدستورية بسند الاتفاق الصادر عام 1808، يعد أول وثيقة دستورية في تاريخ الأتراك، صدر اثناء حكم السلطان عبد المجيد الاول، ثم فرمان التنظيمات الذي أعده مصطفى رشيد باشا في 3 تشرين الثاني عام 1839 ، ثم أصدر عبد المجيد فرمان الإصلاحات المكمل والمؤكد لفرمان التنظيمات عام 1856. وعلى إثرها ذلك بدأ المثقفون والكتّاب العثمانيون الشباب، يُطالبون بالإدارة الشرعية متأثرين بأوروبا، فقاموا بعزل السلطان عبد العزيز ونصبوا السلطان عبد الحميد الثاني خلفاً له ليصدر القانون الأساسي العثماني في 23 / 12 / 1876- بمشورة مدحت باشا - متضمناً الشرعية. الموسوعة الحرة: العملية الدستورية في تركيا، للمزيد يراجع الرابط المتاح في 2017/3/15:

[/http://ar.wikipedia.org/wiki](http://ar.wikipedia.org/wiki)

<sup>13</sup> (محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص 25.

أعطى مصطفى كمال أتاتورك أثناء ترأسه للجمهورية التركية الملامح الأساسية للمشهد التركي في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، إذ طبق نظريته في علمنة الدولة<sup>(14)</sup> والمجتمع التركي على مجالات الحياة كافة<sup>(15)</sup>. لقد بدأت نواة النظام السياسي في تركيا عام 1921 بإعلان الدستور المؤقت لتأسيس الدولة القومية، اشار الدستور على أن الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط ويُدير الدولة بذاته، ويتضح ان الهدف هو تجريد السلطان العثماني من كافة صلاحيات ادارة الدولة داخلياً وخارجياً وتحويل جميع الصلاحيات الى المجلس الوطني التركي الكبير الذي هيمن عليه مصطفى كمال<sup>(16)</sup> وأُعلن الجمهورية وفقاً للقانون رقم 364 الصادر في 29 تشرين الاول عام 1923 واصبح رئيساً لها، حدد الدستور شكل الدولة ونظامها السياسي ولغتها، وأعطى الرئيس سلطاتٍ مطلقة؛ فهو رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني ويتولى رئاسة الوزراء، وهو القائد العام للقوات المسلحة، وله أن يختار الوزراء من أعضاء المجلس الوطني، ومع أن دستور عام 1921 اعتمد في اغلب مواد على الدستور العثماني لعام 1876 الا انه يعدّ النواة الأولى للدساتير اللاحقة مع أنه لم يتطرق إلى بنية النظام السياسي ونوع السلطات واختصاصاتها<sup>(17)</sup>.

شكّل المجلس الوطني التركي لجنة مؤلفة من احد عشر عضواً لدراسة مسودة دستور تم أعدادها من قبل ثلاثة اشخاص مختصين اخذين بنظر الاعتبار التطور التاريخي للدساتير التركية السابقة، فضلاً عن اللوائح والدساتير الغربية ومنها دستور بولندا لعام 1921 ودستور الجمهورية الفرنسية لعام 1875، وتمت الموافقة عليه عام 1924 تضمن (105) مادة موزعة على ستة فصول، حافظ الدستور الجديد على نظام حكومة المجلس وفقاً لمبدأ الحكم القومي ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب، والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين، ويُمكن للمجلس أن يُراقب هذه الهيئة وأن يعزلها. السلطة التشريعية تقع في يد هيئة تتشكل من مجلس الشعب التركي،

14) دخل مصطلح العلمانية الدستور التركي لأول مرة عام 1937، استهدفت معالم "الهوية الإسلامية" للدولة التركية، وتغريبها، بمعنى تقليد المظاهر الغربية دون تطبيق ديمقراطيتها؛ "العلمانية" عند الغرب بمعنى فصل الدين عن الدولة، وضمان الأخيرة الحرية الدينية للأفراد، وعدم تدخلها في شؤون العبادة، وتوفيرها المساواة لكل المواطنين أمام القانون، وعدم إرغام الناس على السير في نَحج تراه الدولة هو الأفضل، بينما "العلمانية الكمالية" فهمت، فصل الدين عن الدولة، شل دور علماء الدين في المجتمع التركي، قمع وإزالة الموروث الديني الثقافي الحضاري للدولة، إجبار الناس على السير في نَحج علماني مضاد للدين، فالفرق واضح بينهما، العلمانية الغربية نظامها محايد في حين علمانية كمال أتاتورك منهجها متطرف معادي للدين. للمزيد ينظر: معمر خولي، العلمانية- الدين السياسي ونقد الفكر الديني، الحوار المتعدد-العدد: 3667 - 2012 / 14 / الرابط المتاح 2015/2/2:

[www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=299046](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=299046)

15) رضا هلال، السيف والهمال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، 199، ص 85.

16) هزبر حسن شالوخ العنبيكي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية (1937-1983)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد، 2012، ص 21.

17) سليم الصويص، اتاتورك منفذ تركيا الحديثة، عمان، 1970، ص 229.

يُنْتخَب أعضاؤها كل أربعة أعوام. ويُشكل رئيس الجمهورية والوزراء القوة الإدارية، ينتخب المجلس رئيس الجمهورية من بين أعضائه كل أربع سنوات. ووضع الدستور القضاء في يد المحاكم المستقلة باسم الأمة، ويتضمن الدستور الحقوق والحريات الفردية والجماعية تحت عنوان (قانون الأترك العمومي)<sup>(18)</sup>.

أفاد أتاتورك من الإرث المعنوي الكبير الذي حققه أثناء قيادته لحركة المقاومة التركية، وحول انتصاراته إلى سلطة معنوية مباشرة على كل مرافق الحياة السياسية في البلاد مستفيداً من قيادته للجيش الذي تشكل من كتائب المقاومة التي كان يقودها في حرب الاستقلال (1919-1923)<sup>(19)</sup>.

وأرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف، الذي نصت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة بوصفه حامياً للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، ولم تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية إلا بعد وفاة أتاتورك<sup>(20)</sup>، وعلى الرغم من القيود الدستورية فإن أتاتورك رفض مبدأ التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري بوصفه حزباً وحيداً في البلاد، رغم اعتراض عددٍ من أعضاء البرلمان، وبذلك توطدت لأتاتورك السلطة المطلقة في تركيا من خلال قيادته للجيش ورئاسته للدولة ونظام الحزب الواحد، رافضاً أي رأي أو نقد أو مشورة، وقد سجلت الكاتبة التركية خالدة أديب مقولة له أكدت ميله للدكتاتورية (لا أريد رأياً أو نقداً أو نصيحة سأتابع طريقي الخاص فقط على الجميع ان يفعلوا ما أمر)<sup>(21)</sup>.

### المبحث الثاني: أثر التعددية الحزبية والانقلابات العسكرية على الإصلاحات الدستورية

#### المطلب الأول: أثر التعددية الحزبية والإصلاحات الدستورية

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 تولى رئاسة الدولة عصمت إينونو، وبذلك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة رغم أن الأخير يحمل رتبة جنرال إلا أن قيادة الجيش أصبحت من نصيب المارشال فوزي شاقماق، وبذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على عمل السلطة التنفيذية عن بُعد. مع تبلور معالم تأسيس سيطرة مدنية نسبية على الجيش والتحول نحو التعددية الحزبية بدل الحزب الواحد. وفي عام 1945 ألح الرئيس عصمت إينونو إلى ضرورة وجود حزبٍ سياسي معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، لكن هذا التوجه كان

<sup>18</sup> احمد نوري النعيمي وعلي حسين الجميلي، النظام السياسي في تركيا وايران، بغداد، 1983، ص 208.

<sup>19</sup> () ينظر: حنا عزو بمنان، التطورات السياسية في تركيا 1919-1923، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1989، ص 36-42.

<sup>20</sup> () محسن حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1989، ص 23.

<sup>21</sup> () دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الاوسط والحديث، ترجمة زهدي جارالله، بيروت، 1974، ص 239.

يتمحور حول تشكيل حزب معارض، واوصى بتغيير قانون الانتخابات، وتحدث عن القوانين المتعلقة بالحريات الدستورية للمواطنين بغية تنفيس الاحتقان السياسي في البلاد<sup>(22)</sup>.

ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري قادها أربعة نواب هم، جلال بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرولو، رفيق كوارلتان، أسسوا عام 1946 الحزب الديمقراطي، الذي حظي بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية، وأصبح يمثل رغبة شعبية في التغيير، فاز الحزب الديمقراطي بـ 61 نائباً في انتخابات عام 1946، ثم انضم إليه 47 نائباً من حزب الشعب الجمهوري ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية. اسس هذا التحول الى حدث بارز عام 1950، إذ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية فوزاً ساحقاً وحصل على 403 مقعد من أصل 482 مقعداً، أنهى بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد. ومهد لتولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم ليصبح جلال بايار رئيساً للجمهورية ويكلف عدنان مندريس رئيس الحزب بتأليف حكومة جديدة. ومع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة في البلاد بدأت تعود الحياة الاجتماعية والثقافية وإلى حد ما السياسية بملامحها الإسلامية التي كانت محظورة في المرحلة السابقة مما زاد من شعبية الحزب الديمقراطي وتجذره في المجتمع التركي<sup>(23)</sup>.

شكل وصول حزب المعارضة للحكم في تركيا صدمة كبيرة للقيادات التقليدية المرتبطة بالحزب الجمهوري، ومع تزايد هجوم رئيس الوزراء عدنان مندريس على تلك النخب والقيادات وما تمثله من توجهات فكرية وارتباطات ومصالحه تحرك قادة الجيش ليضعوا حداً لعشر سنواتٍ من الديمقراطية التركية، في محاولة لإعادة الازمات التي كانت قائمة قبل عام 1950، وتبني الاتجاه الأتاتوركي العسكري إدارة البلاد على أثر الانقلاب العسكري الذي اطاح بحكومة عدنان مندريس في 27 أيار 1960<sup>(24)</sup>.

### المطلب الثاني: سياسة الانقلابات العسكرية وانعكاسها على الاصلاحات الدستورية

أعاد قادة انقلاب في ايار عام 1960 عقارب الحياة السياسية في تركيا إلى الوراء، بذريعة وضع حدٍ للتطاحن الحزبي وحالة الفوضى والشقاق، وإعادة وضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد. وقد وعد قادة الانقلاب بإجراء انتخابات نيابية وتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني (البرلمان) وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي. إذ صرح قائد الانقلاب جمال كورسيل قائلاً: "ان ثورة القوات المسلحة قامت لتأسيس الديمقراطية وسوف تسلم ادارة الحكم الى الحزب الذي يفوز بالانتخابات،

22) هزبر حسن شالوخ العنبيكي، المصدر السابق، ص 86.

23) يراجع: محمد نور الدين، قبة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، 1997، ص 21-22.

24) اميرة محمد كامل الخربوطلي، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والسياسة-جامعة القاهرة، 1972، ص 137.



وستعطي جميع الأحزاب الحق بالمشاركة فيها"<sup>(25)</sup>، ومن نتائج الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي وإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس واثنين من وزرائه، إضافة إلى الحكم بالسجن المؤبد على رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس البرلمان رفيق كورالتان وعدد من الوزراء والنواب. كما تم إصدار دستور جديد عام 1961، أصبحت فيه السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، كما تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا التي تقع عليها مهمة مراقبة دستورية القوانين والتشريعات، إضافة إلى إنشاء مجلس الأمن القومي الذي يعد الأداة الأساسية للحكم في تلك المرحلة<sup>(26)</sup>.

عاد حزب الشعب الجمهوري بعد الانقلاب ليتصدر الحياة السياسية في البلاد بفوزه عام 1961 بـ 173 مقعداً من مقاعد البرلمان وحزب العدالة (الذي حل مكان الحزب الديمقراطي) بـ 158 مقعداً وتكليف عصمت إينونو برئاسة الحكومة والجنرال جمال جورسيل (زعيم الانقلاب) برئاسة الجمهورية، ثم عاد حزب العدالة ليتصدر الحياة السياسية في انتخابات عام 1965 بعد الاضطرابات والفشل في تحقيق الاستقرار في المرحلة السابقة، حصده الحزب 53% من مقاعد البرلمان، ليكلف رئيس الحزب سليمان ديمريل برئاسة الحكومة التي شكلها من نواب حزبه<sup>(27)</sup>.

استمرت مظاهر عدم الاستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي، وتصاعد الحركات اليسارية والقومية، مع فشل الحكومة في تحقيق النمو والاستقرار نتيجة المظاهرات الطلابية ونمو الحركات الشبابية، فوجهت قيادة الجيش في آذار 1971 إنذاراً لرئيس الوزراء سليمان ديمريل بأنه سيمارس حقه الدستوري في تسلم مقاليد الحكم إن استمرت حالة الفوضى، فقدم ديمريل استقالته، ليشكل عضو الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري نحات أريم الحكومة الجديدة<sup>(28)</sup>.

اتسمت المرحلة الممتدة من 1971-1980 بمظاهر عدم الاستقرار وتشكلت حكومات متعددة سقطت سريعاً أمام امتحان سيطرة الجيش وعدم القدرة على إدارة شؤون البلاد، واثناء هذه المرحلة وما سبقتها تشكل الحزب الإسلامي الأساسي حزب النظام الوطني ومن ثم حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان، ودخل الحكومة الائتلافية مع بولنت أجاويد عام 1973. تميزت هذه المرحلة بعدم قدرة أيٍّ من الحزبين الرئيسيين (حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة) على تشكيل حكومة أغلبية، كما أنهما لم يكونا قادرين أو مستعدين للتعاون في حكومة ائتلافية مما شل الحكومات التي تشكلت في هذه المرحلة وبقيت عرضة للإقالة أو الاستقالة. وبدأت بين عامي 1979-1980 موجة عنفٍ واغتيالات أسفرت عن اغتيال عددٍ من قيادات الأحزاب السياسية،

<sup>25</sup> ( ) هزير حسن شالوخ العنبيكي، المصدر السابق، ص 143.

<sup>26</sup> ( ) المصدر نفسه، ص 149.

<sup>27</sup> ( ) نبيل الحيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، 1986، ص 40.

<sup>28</sup> ( ) حسن فؤاد، الازمة الدستورية في تركيا، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 5، القاهرة، 1971، ص 60.

وتصاعد العنف السياسي، وانهارت قيمة العملة وارتفعت الأسعار وأصبح الاقتصاد التركي في مهب الريح، الأمر الذي مهد لتدخل الجيش من جديد عام 1980<sup>(29)</sup>.

قاد كنعان إيفرين رئيس الأركان التركي انقلاباً عسكرياً في 12 أيلول 1980، بعد تصاعد أعمال العنف والفوضى في تركيا، وبذلك ترسخت سيطرة الجيش من جديد على مناحي الحياة السياسية كافة في البلاد. إذ تم حل البرلمان وعطل الدستور، وأوقف نشاط الأحزاب ومن ثم حلها، وحل النقابات اليسارية واليمينية القومية، وقُبض على قادة الأحزاب السياسية، وفرضت الأحكام العرفية ومنع المواطنون من مغادرة تركيا، كما تمت إقالة أعضاء المجالس المحلية في عموم البلاد. كان هدف الانقلاب إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، فتركزت السلطات في مجلس الأمن القومي الذي سيطرت عليه المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال كنعان إيفرين<sup>(30)</sup>.

وبعد استقرار الأمر للانقلاب بدأت عملية وضع دستور جديد عام 1982، من خلال لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي. خرج الدستور الجديد للنور بعد استفتاء شعبي في تشرين الثاني 1982، وتضمن 193 مادة رسخت مبادئ الجمهورية العلمانية وحددت صلاحيات وشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية، ورسخت قبضة السلطة التنفيذية وزادت سلطات رئيس الجمهورية (كنعان إيفرين) ومجلس الأمن القومي. إذ تم تقييد حرية التعبير والتنظيم بالمصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي وتهديد النظام الجمهوري<sup>(31)</sup>.

استمر الحكم العسكري ووقف نشاط الأحزاب السياسية حتى أيار عام 1983، تاريخ تأسيس أول حزبٍ سياسي بعد الانقلاب وهو حزب الديمقراطية القومية بزعامة الجنرال المتقاعد تورغت سونالب، ومن ثم حزب تركيا الكبيرة بزعامة سليمان ديمريل (أغلق لاحقاً)، وحزب الوطن الأم بزعامة تورغت أوزال. وفي تشرين الثاني عام 1983 جرت الانتخابات النيابية وفاز حزب الوطن الأم بأغلبية المقاعد النيابية وتم تكليف تورغت أوزال برئاسة الحكومة. استمرت سيطرة حزب الوطن الأم على الحكم حتى عام 1989 عندما انتخب مجلس الشعب التركي تورغت أوزال رئيساً للجمهورية، مما أدى لانقسام حزب الوطن الأم بين جناحين الأول إسلامي محافظ والثاني ليبرالي علماني بزعامة مسعود يلماز. ففي انتخابات عام 1991 حصل حزب الطريق القويم (الصحيح) بزعامة سليمان ديمريل على المرتبة الأولى في الانتخابات وتشكلت حكومة ائتلافية بين حزبي الطريق القويم وحزب الشعب التركي<sup>(32)</sup>.

<sup>29</sup> (طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا 1971-1980، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية الإفريقية (الملغاة)، الجامعة المستنصرية، 1988، ص 68.

<sup>30</sup> (وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص 213.

<sup>31</sup> (ينظر: هزبر حسن شالوخ العنكي، المصدر السابق، ص 274-275.

<sup>32</sup> (وليد رضوان، المصدر السابق، ص 266.

### المبحث الثالث: الإصلاحات الدستورية وسياسة التحول لنظام رئاسي

مثل حزب العدالة والتنمية مرحلة متقدمة للإصلاحات الدستورية في تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي، والفهم المعاصر لقواعد ومتطلبات بناء حركة سياسية، ليشكل بذلك حلقة التوازن بين البعد الإسلامي لجذور المجتمع وبين ثقافة وتوجهات العلمانية للحياة العامة. وليعبّر الحزب عن ذاته بكونه حزب تركي محافظ يحترم التقاليد وهوية المجتمع، ويعمل لصالح أفراد المجتمع كافة بغية النهوض بتركيا دولة ومجتمع.

### المطلب الأول: الإصلاحات الدستورية والاستفتاء الشعبي عليها

#### أولاً. الإصلاحات الدستورية لحزب العدالة والتنمية

مثل عام 2002 التاريخ الأكثر مركزية في الوعي المؤسسي لقادة حزب العدالة والتنمية، إذ جرى في هذا العام الانتخابات البرلمانية وفاز فيها الحزب فوزاً ساحقاً، حملت هذه النتائج أبعاداً شديدة التأثير في مستقبل الحزب، وطبيعة نظام الحكم ومؤسسات الدولة التركية، فضلاً عن تركيبة الحياة الحزبية، إذ خرجت شخصيات سياسية وأحزابٌ عدة من ساحة الفعل السياسي كحزب الحركة القومية وحزب الوطن الأم والطريق المستقيم و السعادة .

وجاءت الانتخابات البرلمانية لعام 2007 لتؤكد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية لحزب العدالة والتنمية، وإصلاحاته في الحكم، بعد محاولات المؤسسة العسكرية التأثير في انتخابات رئاسة الجمهورية حال انتهاء ولاية الرئيس أحمد نجات سيزر في أيار من العام نفسه، ومع ذلك نجح حزب العدالة والتنمية في التعامل مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية وفاز مرشح الحزب عبد الله غول بثقة البرلمان التركي الذي أعيد انتخابه عام 2007 بعد ان تجذر الحزب في الحياة العامة والعملية السياسية في تركيا<sup>(33)</sup>.

لقد نالت التعديلات الدستورية التي اقترحتها حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا تأييد نسبة تجاوزت خمسون في المائة من المصوتين في الاستفتاء الشعبي الذي اجري بشأنها في تموز عام 2010، وكانت هذا التعديلات تشمل (57) مادة من مواد دستور 1982، حذف البرلمان التركي تعديلاً واحداً للمادة (8) أجهضته أحزاب المعارضة. وكان جوهر ذلك التعديل هو انه لا يجوز للمدعي العام أن يقيم دعوى لحل أي من الأحزاب إلا بعد موافقة مسبقة من لجنة برلمانية مكونة من خمسة أعضاء من كل حزب ممثل في البرلمان ويرأسها رئيس البرلمان. وقد

<sup>(33)</sup> طارق عبد الجليل ، الدستور التركي الجديد... دستور بلا عسكر(مقال)، مدير مركز القاهرة للدراسات التركية، 20 كانون لثاني / يناير 2012.

علق الدكتور إبراهيم البيومي، الخبير المصري في الشؤون التركية بقوله: "أن هذا يجعل الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة عرضة للحل حسبما يرى المدعي العام ووفقاً لإرادة المحكمة الدستورية"<sup>(34)</sup>.

أما تعديل المادة (23) فهو يقضي بزيادة عدد أعضاء المحكمة الدستورية من (11) عضواً أصيلاً إلى (17) عضواً، على أن يختار البرلمان اثنين منهم بالتصويت السري أما باقي الأعضاء فيختارهم رئيس الجمهورية وفقاً لإجراءات خاصة، على أن تكون مدة ولاية العضو المنتخب (12) عام ولمرة واحدة غير قابلة للتمديد. والاهم من ذلك أن قرارات المحكمة التي تقضي بحل الأحزاب وفقاً للتعديل أن تكون بأغلبية ثلثي عدد أعضائها، وليس بالأغلبية المطلقة (النصف زائد واحد) كما هو منصوص عليه في الدستور قبل التعديل<sup>(35)</sup>.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تعترض مسيرة نجاح هذا النموذج على المستوى الداخلي والخارجي فإن عوامل النجاح تكاد تكون أضعاف محاولات إفشال النموذج، وخصوصاً بعد نجاح مؤسس الحزب رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية ليصبح أول رئيسٍ لتركيا يدخل القصر الرئاسي من بوابة الإرادة الشعبية. الأمر الذي سينعكس في المستقبل ولا شك على قوة الحزب على مستوى الانتخابات النيابية العام القادم، وعلى مستوى التعديلات الدستورية التي يمكن أن تفرز شكلاً جديداً لنظام الحكم في تركيا.

ولا بد من الإشارة إلى بعض النقاط التي تشكل نقاطاً يجب التنويه بها:

أولاً. يشكل الرئيس رجب طيب أردوغان محور حركة الحزب الشعبية والفكرية في الأعوام السابقة، وهو بلا شك أمام تحدٍ مستقبلي يتوجب عليه الاستجابة له وهو ديناميكية إفراز قيادات جديدة تملأ الفراغ الكبير في رئاسة الحزب ومؤسساته وقدرته على حشد الالتفاف الشعبي وتقديم برامج تضمن استمرار الحركة التاريخية للحزب.

ثانياً. إعادة طرح قضية قوة التيار الشعبي لحزب العدالة والتنمية في كل استحقاق انتخابي على مستوى البلديات والانتخابات البرلمانية، إضافة إلى الانتخابات الرئاسية التي جرت والأول مرة عام 2014 على مستوى عموم الجمهورية التركية باقتراع مباشر من الشعب وليس من البرلمان كما كان في السابق.

ولهذا فإن أية انتخاباتٍ في تركيا تشكل فرصة لكل أطراف اللعبة السياسية لتأكيد أو تحسين التصاقها بالمجتمع وكسب تأييده، الأمر الذي نجح فيه حزب العدالة والتنمية على مدى أربعة عشر عام، وعلى الرغم من التحديات المتعددة التي تتعلق ببنية وطبيعة وتوزيع القوى السياسية في تركيا، شكلت هذه التحالفات الإقليمية والدولية مع بعض قوى التركيبة المعارضة مراكز الثقل الاقتصادي والإعلامي، فضلاً عن ان تركيبة نظام الحكم بحد

<sup>(34)</sup> . دساتير العالم، المجلد السادس، دستور تركيا، ترجمة وتقديم أماني فهيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص5.

<sup>(35)</sup> المصدر نفسه، ص112-115.

ذاته هو تحدي امام اجراء الاصلاحات الدستورية الجهورية، وتؤثر في توجهات حزب العدالة والتنمية وتحد من قدرته في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في الجمهورية التركية<sup>(36)</sup>.

ومع كل ما تقدم فقد تولدت لدى معظم قطاعات المجتمع التركي قناعة مشتركة بأن تركيا لا يمكنها مواصلة مسيرتها التنموية بدستور 1982 المعمول به حالياً، وأنها بحاجة ملحة إلى صياغة دستور جديد تتوافق عليه كافة أطراف المجتمع السياسية والاجتماعية والفكرية وهذا يتطلب من جميع القوى السياسية والمدنية المطالبة بإجراء اصلاحات وتعديلات جهورية تضاف الى ما سبق.

وهذا ما اكده الرئيس رجب طيب اردوغان<sup>(37)</sup>، عندما أعلن في أيلول عام 2007، اثناء مؤتمر صحفي بشأن الاستعدادات التي يجريها حزب العدالة والتنمية من اجل وضع دستور جديد لتركيا، قائلاً: "أن الحزب بصدد إعداد دستور جديد لتركيا ولكنه لم يصل بعد إلى صيغة ذلك الدستور، وحالما يضع الحزب مشروع نص فانه سيرضه على الأحزاب السياسية والأوساط الأكاديمية والجامعات والمنظمات غير الحكومية والصحافة، لكي تبدي رأيها وانتقاداتها، وبعد اخذ هذه الآراء والانتقادات في الاعتبار، سيرض الحزب المشروع على البرلمان، وإذا قبله البرلمان وصدق عليه رئيس الجمهورية، فانه سيدعو الحزب إلى إجراء استفتاء على ذلك الدستور"<sup>(38)</sup>. ووصف اردوغان الدستور الحالي الذي صدر عام 1982 بأنه: "دستور فقد تكامله العضوي الداخلي ولا يلي التوقعات". وأضاف قائلاً: "أن ذلك الدستور قد جرى تعديله (13) مرة، وشملت التعديلات (65) مادة، تغير منها (11) مادة لأكثر من مرة، وبما أن الدستور يضم (177) مادة أصلية و(16) مادة مؤقتة هذا معناه أن حوالي ثلث الدستور قد تغير، واستطرد قائلاً: "أن مجموعات عناصر الإصلاح الدستوري التي أجمت لكي يصبح الدستور متسقاً مع الاتحاد الأوروبي لم تحقق آمال الشعب تماماً، وهذا هو منطلق حزب العدالة والتنمية، الذي يسعى للتوصل إلى دستور يحظى بالقبول بوجه عام ويعبر عن طموحات الشعب، ويكون متكامل وعصري"، مؤكداً: "أن الدستور الجديد سيتضمن الإطار القانوني الذي يجعل تركيا حرة مزدهرة تفتح لها آفاق المستقبل وتحقق الآمال وتلي احتياجاتها"<sup>(39)</sup>.

<sup>36</sup> طارق عبد الجليل، الانتخابات الرئاسية وفوز حزب العدالة والتنمية (مقال)، مدير مركز القاهرة للدراسات التركية، 15/ 8 / 2014م  
<sup>37</sup> ولد رجب طيب اردوغان في اسطنبول عام 1954، خريج ثانوية الأئمة والخطباء، وأكمل دراسته الجامعية في كلية الاقتصاد- جامعة مرمره، شغل مناصب عدة، منها رئيساً للوزراء لدورتين متتاليتين، ورئيس حزب العدالة والتنمية الذي أسسه عام 2001. د. احمد نوري النعيمي ود. حسن علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران، ص413. ويشغل حالياً منصب رئيس جمهورية تركيا منذ عام 2014.  
<sup>38</sup> دساتير العالم، المجلد السادس، دستور تركيا، المصدر السابق، ص6.  
<sup>39</sup> د. حسن تركي عمير، التطور التاريخي للدساتير التركية بين الالغاء والتعديل، بحث منشور في مجلة ديبالى للعلوم الانسانية (عدد خاص)، 2015.

## ثانياً: الاستفتاء الشعبي على مشروع التحول للنظام الرئاسي

يقرّ الأسلوب الديمقراطي للشعب بسلطة وضع الدستور باعتباره صاحب السيادة ومصدر جميع السلطات والدساتير التي توضع تبعاً لهذا الاقرار إما تكون عن طريق الجمعية التأسيسية وإما أن تكون عن طريق الاستفتاء الشعبي على الدستور، ووفقاً لذلك سيتوجه الشعب التركي في السادس عشر من نيسان 2017 لإجراء الاستفتاء على الاصلاحات الدستورية التي سيتم بموجبها الانتقال من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، بعد أن أقر البرلمان التركي مشروع التعديل الدستوري خلال عملية تصويت سري شارك فيها (488) نائباً من اصل (550) نائب وغياب 62 نائباً، وصوت (339) نائباً ما نسبته (61%) لصالح مقترح القانون بينما عارضه (39%) منهم، ومن أجل إقرار التعديلات الدستورية، ينبغي أن يكون عدد المصوتين في الاستفتاء العام القادم 1+50 (نعم)، أي أكثر من (50%) من الأصوات<sup>(40)</sup>.

تطرح وسائل الإعلام الموالية للحكومة حسابات رقمية توضح سهولة ضمان مرور مشروع التحول الى النظام الرئاسي عبر الاستفتاء باعتبار أن أصوات ناخبي الحزبين (العدالة والتنمية والحركة القومية) تتخطى (49,5) % - 60% للعدالة والتنمية و(11.9) % للحركة القومية حسب نسبة تمثيلهم في البرلمان الذي يتكون من (550) نائباً، منهم (317) من العدالة والتنمية، و(133) من حزب الشعب الجمهوري (اليساري)، و(59) من الشعوب الديمقراطي (الكردي)، و(39) من الحركة القومية، ونائبين مستقلين<sup>(41)</sup>.

شملت التعديلات الدستورية صلاحيات موسعة لرئيس الجمهورية الذي سيقوم بتشكيل الحكومة مع إلغاء منصب رئيس الوزراء وتعيين نائب واحد للرئيس أو أكثر، مع قيادة القوات المسلحة، فضلاً عن تعيين قادة الجيش والقوات الأمنية وكبار موظفي الدولة وله الحق في إقالتهم، واجازت له التعديلات التدخل في عمل القضاء باختيار أربعة أعضاء في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، وهو المسؤول عن تعيين شخصيات النظام القضائي وإقالتهم، بينما يختار البرلمان سبعة من الأعضاء الآخرين، وللرئيس حق إلغاء المحاكم العسكرية ومحكمة العسكر في المحاكم المدنية. ويحق له أيضاً فرض حالة الطوارئ بدلاً من البرلمان، وله الحق بزعامه حزب سياسي؛ وبهذا سيرتفع عدد أعضاء البرلمان من 550 إلى 600 مع خفض الحد الأدنى لسن النواب من 25 إلى 18 سنة، وتنظيم انتخابات تشريعية مرة كل خمس سنوات بدلاً من أربع على ان تجرى في اليوم نفسه الانتخابات الرئاسية.

<sup>40</sup> ( ) احمد حسن علي، التأثيرات المحتملة لتحول تركيا إلى النظام الرئاسي التنفيذي (مقال)، نشر بتاريخ 2017-02-18:

<sup>41</sup> ( ) أحمد مجدي محمود عبد السلام ، تحليل ردود أفعال تركيا : الهوية ودورها في الانتفاضات (مقال)،المركز الديمقراطي العربي: الرابط متاح في

<http://democraticac.de/?p=35569> : 2017/3/23

أما البرلمان فسيحتفظ بسلطة تشريع وتعديل القوانين والإشراف على أداء الرئيس الذي سيحظى بسلطة إصدار مراسيم رئاسية حول كل المسائل المتعلقة بسلطاته التنفيذية. وإذا تم اتهام الرئيس بارتكاب جريمة أو شبهة فساد فيجوز للبرلمان بغالبية ثلاثة أخماس الأعضاء (360 نائباً من 600) أن يطالب بفتح تحقيق، علماً أنّ رئيس الجمهورية يستطيع - حسب المشروع الرئاسي - حلّ البرلمان، والدعوة لانتخابات جديدة، ومن صلاحيات الرئيس أيضاً تعيين (١٢) قاضياً في المحكمة الدستورية من أصل (١٥)، وهؤلاء القضاة هم الذين سيحاكمون الرئيس في حال توجيه أيّ تهمة إليه.

### المطلب الثاني: مشروع النظام الرئاسي بين القبول والرفض

على الرغم من المرونة التي يقدمها حزب العدالة والتنمية لمرور المشروع عبر الاستفتاء، إلا أن الأمر أعقد من ذلك بكثير لعدة أسباب، أهمها: أن ناخبي الحركة القومية غير مضمونين وسط الاتهامات المتبادلة بين قيادته في تأييد المشروع الرئاسي ورفضه، وأن حزب الشعب الجمهوري وحركة فتح الله غولن يقودان حملة مكثفة لإخافة الناخب التركي من قيام نظام دكتاتوري سيطيح بانتعاش الاقتصاد التركي منذ 2003؛ وهو ما بدا واضحاً من نتائج شركات استطلاع الرأي التركية التي تحلّت معظمها عن المهنية وصارت غير دقيقة ومتضاربة، فمثلاً شركة (ORC) للاستطلاع قالت إن نسبة الموافقة في الاستفتاء هي (55.9%) خلال شهر تشرين الأول/نوفمبر الماضي، فيما قالت شركة (METROPOL) إن نسبة الموافقة حسب استطلاعها للرأي بلغ (49%) خلال الشهر نفسه، أما شركة (A&G) فقد وجدت أن نسبة الموافقة (52.7%)، ومن غير الممكن معرفة إن كان جميع ناخبي العدالة والتنمية سيصوتون لصالح المشروع؛ لأن نسبة غير قليلة منهم ليسوا إسلاميين أو محافظين، ولكنهم يصوتون كل مرة للعدالة والتنمية التي نجحت في برامجها الاقتصادية وحققت منافع معيشية للناس، والجدير بالذكر أن جمهور الحركة القومية منقسم بين مؤيد ومعارض خشية تفرد الرئيس أردوغان بكل الصلاحيات التنفيذية وإلغاء العلمانية التي يجاهر أنصاره بإلغائها<sup>(42)</sup>.

يطالب أنصار الرئيس أردوغان بأن تتحول تركيا إلى أكبر قوة إقليمية تحت إدارة رئيس قوي حتى تصل إلى عام 2023 الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية، وقد أنجزت مشروعها الجديدة، مع الأخذ بالحسبان أن النظام الرئاسي - في حال مرور المشروع في الاستفتاء - سيطبق في عام 2019، وهو ما يعني بقاء السيد رجب طيب أردوغان رئيساً حتى عام 2029 عبر ولايتين متتاليتين.

لقد صرح رئيس وزراء تركيا السابق أحمد داود أوغلو، إن البلاد بحاجة إلى دستور جديد ليبرالي الطابع، وأدلى أوغلو بهذا التصريح في الخطاب الذي ألقاه أمام مؤتمر حزب العدالة والتنمية الحاكم موضعاً رؤيته السياسية لتركيا.

<sup>42</sup> () أحمد مجدي محمود عبد السلام، المصدر السابق.

مبيناً نقاط قوة المشروع الرئاسي، ولعل أهمها أن النظام السياسي الحالي البرلماني يعاني خلافاً في العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث تشكو الحكومة من سيطرة البرلمان، وعليه فإن الانتقال إلى النظام الرئاسي سيجعل النظام السياسي أكثر استقراراً، لاسيما وأن تركيا عانت كثيراً من صراع الحكومات الائتلافية، انعكس عدم انسجامها إلى تدهور العمل الحكومي وفشل الخطط الوزارية؛ وبالتالي تدني المستوى الاقتصادي<sup>(43)</sup>.

لقد حققت تركيا خلال السنوات الماضية نجاحاً كبيراً في المجال الاقتصادي واكتسبت نفوذاً إقليمياً ودولياً- باتت بحاجة إلى رئيس قوي بصلاحيات دستورية مطلقة لإدارة السياسة الخارجية، أما داخلياً فإن هذه الصلاحيات ستعمل على إزالة البيروقراطية من السلطات التنفيذية والتشريعية، وإلغاء حالة التعارض في النظام البرلماني الذي يقرر فيه رئيس الوزراء أمور البلاد؛ وهو ما تسبب في مشكلات منذ تأسيس الجمهورية بين جميع رؤساءها ورؤساء الحكومات، ما قد يعطي دفعة قوية نحو تحقيق أهداف مشروع تركيا الجديدة لعام 2023 والتي ستضع تركيا ضمن قائمة أفضل عشرة اقتصادات في العالم.

تأسيساً لما تقدم، يتساءل المعارضون للمشروع الرئاسي عن مدى حاجة تركيا إلى هذا النظام؟، ويعتقدون أن القول بفشل النظام البرلماني أمر غير واقعي؛ لأن حزب العدالة والتنمية حكم تركيا في ظل نظام برلماني، وحققت إنجازات اقتصادية جيدة، بل إن التطور الاقتصادي في تركيا انطلق في عهدي الرئيسين تورغوت أوزال وسليمان ديميريل وصولاً إلى الرئيس أردوغان، وهو ما يعني أن النظام البرلماني كان ناجحاً، وبمضي المعارضون للمشروع الرئاسي بالقول إن سعي الرئيس أردوغان لتغيير النظام من برلماني إلى رئاسي إنما هو على حساب السلطتين التشريعية والقضائية، وقد يسعى إلى استبدال التعددية الحزبية بنظام الحزب الواحد كما فعل كمال أتاتورك الذي قاد عملية تغيير الدولة من خلافة إسلامية وسلطنة عثمانية إلى جمهورية علمانية، فيما يرغب أردوغان بتغيير الدولة بشكل معاكس، وهو ما يعده حزب العدالة والتنمية فرضاً غير واقعي.

يبدو إن مخاوف المعارضة من أن يكون الانتقال إلى النظام الرئاسي مدخلاً إلى حكم دكتاتوري بغطاء دستوري، لأن الدستور في حالة إقرار المشروع الرئاسي سيجعل الرئيس أردوغان حاكماً مطلقاً بما يشكّل خطراً على الديمقراطية والتعددية السياسية، وطالما ادعت المعارضة أن لدى السيد أردوغان مشكلة كبيرة مع العلمانية جوهرياً ومع التعددية السياسية.

كما يشكك المعارضون للمشروع في قدرة البرلمان على مراقبة الوزراء ونواب الرئيس لأنهم مسؤولون أمام الرئيس وحده، وهو من يعينهم ويقيلهم. أما إقالة الرئيس نفسه فهي ممكنة لكن على 400 نائب من أصل 600 أن يقرروا الإقالة، ولكن المشكلة أن أغلبية النواب يدينون بمقاعدتهم في البرلمان إلى الرئيس الذي اختارهم ضمن

<sup>43</sup>( ) احمد داود أوغلو: تركيا بحاجة لدستور جديد 2014/08/05:04:27 يراجع الرابط المتاح:

<http://www.xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara=1459&Jor=2>



القائمة الانتخابية لترشيح النواب باعتباره رئيس الحزب، وإذا تمرد النواب وقرروا إقالته فإن الرئيس يستطيع حلّ البرلمان بمرسوم رئاسي ويدعو لانتخابات جديدة لاختار مرشحين جدد من الحزب للبرلمان، ومن الجدير بالذكر أن عدم مرور المشروع بالاستفتاء المزمع اجراءه في السادس عشر من نيسان 2017، قد يقود إلى انتخابات برلمانية مبكرة؛ لأن المعارضة ستعتبر عدم إقرار المشروع بمنزلة استفتاء على شعبية الرئيس أردوغان، وحكومة العدالة والتنمية في ظل تحديات اقتصادية وأمنية وعلاقات خارجية متوترة مع بعض دول الجوار والاتحاد الأوروبي<sup>(44)</sup>.

تمّ الحركة القومية التركية بأسوأ مرحلة من مراحلها التنظيمية؛ بسبب الخلافات الحادة بين قادتها حول قبول أو رفض مشروع النظام الرئاسي. ومثال على ذلك، موقف رئيس الحركة "دولت بهجلي" الذي كان من أشد المعارضين للرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية صاحب المشروع الرئاسي منذ اللحظة الأولى التي تم طرحه إلى درجة أنه شبّه الرئيس أردوغان بهتلر، لكن بهجلي استدار بنحوٍ كامل لصالح أردوغان وبدأ بتأييد النظام الرئاسي، هذه الاستدارة أحدثت صراعاً داخل قيادة الحركة القومية وبين جمهورها.

وفي هذا الشأن يقول القوميون المؤيدون لرئيس الحركة إن الرئيس أردوغان هو الذي تعيّر وسار على الاستراتيجية التي طالما نادى بها الحركة في عدم تقديم أية تنازلات للأكراد واستخدام العنف المفرط في مواجهتهم، وهو ما كان سبب تصويت نصف ناخبي الحركة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الأخيرة، وفقدان الحركة لنصف مقاعدها البرلمانية مما تطلب الأمر الاستماع لجماهيرهم وتأييد الرئيس أردوغان<sup>(45)</sup>.

بالمقابل فإن موقف القوميون المعارضين لنهج رئيس حركتهم اتجاه الرئيس أردوغان باستخدام الأخير سياسة التهيب والترغيب مع رئيس الحركة حينما جعل القضاء يستدعيه للمحاكمة بقضايا فساد، وفي الوقت نفسه عرض عليه منصب النائب الثاني لرئيس الجمهورية في النظام الرئاسي الجديد، فضلاً عن طلب الرئيس أردوغان من الادعاء العام إغلاق ملف فساد بهجلي؛ وبالتالي قرر السيد بهجلي تأييد الرئيس أردوغان والوقوف معه بصف واحد ضد الرافضين للمشروع الرئاسي، ومع أن بهجلي لم ينكر عرض النائب الثاني لرئيس الجمهورية إلا إن الشائعات التي يتعرض لها أفقدته جزءاً من مصداقيته أمام جمهور الحركة، والسؤال الذي المطروح: ما مدى قدرة بهجلي كرئيس للحركة القومية على إقناع ناخبي حركته بالتصويت لصالح الرئيس أردوغان؟، لاسيما بعد جملة الاستقالات التي قدمها عدد من مسؤولي الحركة ومنهم نائبه في قيادة الحركة، هذه الاستقالات والشائعات قللت من مصداقية رئيس الحركة في جعل الرافضين يتجاوزون لأول مرة الخطوط الحمر في ثقافة حركتهم بعدم مخالفة الرئيس وإطاعته إطاعةً تامةً<sup>(46)</sup>.

<sup>44</sup> حسين علي باكير، حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: النفعات الداخلية والتوقعات المستقبلية (مقال)، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/10/20.

<sup>45</sup> د. حسين، أصول وطبيعة النظام الرئاسي، مركز الأخبار عن الفجر الجديد في 31 يناير 2016 .

<sup>46</sup> رئيس تحرير مجلة رؤية تركية ، فشل الانقلاب العسكري في تركيا ونجاح المشروع الرئاسي (مقال)، 2016.

تأسيساً لما تقدم، بدأ التيار المعارض داخل الحركة القومية يتجه للبحث عن زعيم جديد هو رئيس الحزب الوطني دوغو برينجيك المتطرف الذي اتهمه الرئيس أردوغان مع آخرين من القوميين بتدبير محاولة انقلاب في عام 2007 ، وعلى ضوء الاتهام سجن وأطلق سراحه مع القوميين عام 2014 ، ثم انضم دوغو برينجيك إلى صفوف المعارضين للمشروع الرئاسي وطلب من جميع القوميين الأتراك التصويت ضد المشروع؛ لأن أردوغان سيستخدم صلاحياته الرئاسية لتغيير نظام الدولة التركية من خلال إلغاء العلمانية وتطبيق النظام العثماني بنحو جديد، ويرى برينجيك أن أردوغان يشكل خطراً على مستقبل تركيا أكثر من حزب العمال الكردستاني، ودعا إلى حماية الأيديولوجية القومية التركية التي فرط بها رئيس الحركة القومية، فضلاً عن خشية القوميين المعارضين لرئيس الحركة القومية بأن تحالف الرئيس أردوغان مع القوميين هو تحالف مؤقت لكسب أصواتهم في الاستفتاء، ثم العودة إلى سياسة المصالحة مع الكرد، وتقديم تنازلات على حساب القومية التركية.

### الخاتمة واهم الاستنتاجات

1. صنف نظام الحكم في تركيا منذ اعلان الجمهورية على أنه نظاماً برلماني نظراً لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابية بتشكيل الحكومة، لكن داسي أنظمة الحكم يحارون في شكل النظام السياسي التركي من الناحية الأكاديمية، وخصوصاً بعد إقرار التعديل الدستوري لعام 2014 الذي نص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب. وهنا لا بد من توضيح بعض النقاط؛ نظام الحكم في الجمهورية التركية يعد نظاماً خليطاً من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم.
2. هناك تداعيات بعيدة المدى ستلحق بتطبيق المشروع الرئاسي، وتحوّل تركيا من نظام برلماني إلى رئاسي تنفيذي، فطالما اتخذت الأحزاب التركية من البرلمان منبراً للتعبير عن خلافاتها السياسية والأيديولوجية، ومع مصادرة حقوق التعبير في البرلمان لصالح حزب واحد ستتجه الأحزاب الأخرى للاحتجاجات والرفض الشعبي لإسماع أصواتها، فالأحزاب الأربعة في البرلمان التركي يمثل كلٌّ منها أيديولوجية وعقيدة وليس فكراً سياسياً لإدارة الدولة، فالحزب الحاكم يمثل التيارات المحافظة والإسلامية، وحزب الشعب الجمهوري يمثل اليسار التركي والعلويين، والحركة القومية تمثل الفكر الكمالي، وحزب الشعوب الديمقراطي يمثل الأكراد، جميعها تختلف بالأيديولوجية اختلافاً جوهرياً، لذا فإن إقصاء أي طرف قد يجعلها تتجه للعمل المسلح أو الاحتجاج الشعبي والمظاهرات والإضرابات، وهي خطوة قد تكون باهظة الثمن في ظل حديث رئيس الشعب الجمهوري بأن تغيير النظام بهذه الطريقة لن يمرّ بغير دماء، فيما حدّز بعض نوابه من نشوب حرب أهلية.

3. إن استمرار الصراع سيؤدي إلى نتائج لا تخدم الاستقرار والازدهار في تركيا ولاسيما فيما يتعلق بالاستثمار، وتحسين المستوى المعاشي للمواطنين، وستؤدي النتائج الاقتصادية إلى هروب المستثمرين

وصعوبة تركيا في الحصول على ديون لتمويل المشاريع؛ وبالتالي انخفاض أكثر للعملة التركية وارتفاع معدلات التضخم والغلاء مع توجه بعض الشركات لتسريح الموظفين بتطبيق النظام الرئاسي قد يعني للمستثمرين الأجانب والمحليين تدخلاً أكبر في السياسة الاقتصادية، وتقديم الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الربحية.

4. يطرح التحوّل إلى النظام الرئاسي تساؤلات عن مستقبل الجيش التركي في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، فالجيش مرتبط بعلاقات خاصة مع الحلف، وإذا ما صار الجيش تحت قيادة الرئيس أردوغان، فإن أبواب ضغوط جديدة ستفتح على تركيا من الغرب وتحديداً من الولايات المتحدة التي هي غير مستعدة لخسارة تركيا لصالح المحور الروسي، وإذا ما قرّر الرئيس أردوغان الاستقلال السياسي والعسكري عن حلف الناتو سيجد الغرب نفسه بين اختياريين، هما إما تركيا وإما الرئيس أردوغان.

5. قد أن يؤدي الانتقال إلى النظام الرئاسي تحرك الجيش رغم ما يعتقد الكثيرون أن الرئيس أردوغان قد تمكن من الهيمنة عليه، فالجيش التركي ما زال قوياً ويضم الكثير من الضباط القوميين والمعارضين للرئيس، وتتحدث صحف المعارضة عن نية الرئيس استبدال الجيش بأكمله بجيش جديد بعد توليه صلاحيات النظام الرئاسي، وهذا قد يشكل مدخلاً لهذا التحرك باسم الحفاظ على الديمقراطية والعلمانية.

6. ووسط الصراع القائم بين القوميين الأتراك، يجد الرئيس التركي نفسه مجبراً على اعتماد أصوات القوميين لمروء المشروع الرئاسي؛ لأن كلّ الدلائل تشير إلى سباق متقارب جداً بين الراضين والمؤيدين، والمشروع الرئاسي نفسه صار يتركز حول شخص الرئيس رجب طيب أردوغان الذي ينال احترام نصف سكان البلاد ويفرضه النصف الآخر، وإن منحه صلاحيات مطلقة دون مصالحة حقيقية داخلية قد يجعل تركيا تتجه إما إلى الاضطراب الأمني وعدم الاستقرار أو الدكتاتورية المتشددة.

#### المصادر

##### أولاً: الكتب

- ابن خلف تبريزي محمد حسين المتخلص ببرهان، برهان قاطع (معجم بالفارسية) مطبعة طهران الوطنية (كتابخانه ملي تهران)، 1063 هـ ش.
- د. إبراهيم عبد العزيز شيجا، المبادئ الدستورية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1982.
- احمد نوري النعيمي وعلي حسين الجميلي، النظام السياسي في تركيا وايران، مطبعة جامعة بغداد، 1983.
- د. احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- د. ثروت بدوي، القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية، مصر، 1971.
- دزموند ستوارت، تاريخ الشرق الاوسط والحديث، ترجمة زهدي جارالله، بيروت، 1974.

- دساتير العالم، المجلد السادس، دستور تركيا، ترجمة وتقديم أماني فهمي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011.
- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، 199.
- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1965.
- سليم الصويص، اتاتورك منفذ تركيا الحديثة، عمان، 1970.
- عبدالكريم رافق، العرب والعثمانيون 1516 - 1916، ط2، دمشق، 1993.
- محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، 1997.
- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998.
- مصطفى الزين، ذئب الاناضول، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991.
- د. منذر الشاوي، القانون الدستوري (نظرية الدولة)، منشورات مركز البحوث القانونية، وزارة العدل، بغداد، 1981.
- نبيل الحيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، 1986.
- د. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.

#### ثانياً. الرسائل الجامعية

- اميرة محمد كامل الخربوطلي، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والسياسة- جامعة القاهرة، 1972.
- حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا 1919-1923، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1989.
- طلال يونس الجليلي، التجربة البرلمانية في تركيا 1971-1980، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الاسيوية الافريقية(الملغاة)، الجامعة المستنصرية، 1988.
- محسن حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب - جامعة بغداد، 1989.
- هزبر حسن شالوخ العنبيكي، التطورات الدستورية في تركيا وأثرها في السياسة الداخلية (1937-1983)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد - جامعة بغداد، 2012.

#### ثالثاً. البحوث والدراسات

- احمد حسن علي، التأثيرات المحتملة لتحول تركيا إلى النظام الرئاسي التنفيذي (مقال)، نشر بتاريخ 2/18/2017.

- د. حسن تركي عمير، التطور التاريخي للدساتير التركية بين الالغاء والتعديل، بحث منشور في مجلة ديالى للعلوم الانسانية (عدد خاص) ، 2015.
- حسن فؤاد، الازمة الدستورية في تركيا، بحث منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 5، القاهرة، 1971.
- حسين علي باكير، حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية(مقال)، مركز الجزيرة للدراسات، 2016/10/20.
- د. حسين الشبكي، أصول وطبيعة النظام الرئاسي(مقال)، مركز الأخبار الفجر الجديد ، 2016 /1/ 31.
- ساجلار كيدار، تركيا الحديثة: بحث في تركيا بين الصورة البيروقراطية والحكم العسكري، (المحرر) نوبار هونسيان فيروز احمد.
- طارق عبد الجليل ، الدستور التركي الجديد.. دستور بلا عسكر(مقال)، مدير مركز القاهرة للدراسات التركية، 20 كانون لثاني / يناير 2012.
- طارق عبد الجليل ، الانتخابات الرئاسية وفوز حزب العدالة والتنمية(مقال)، مدير مركز القاهرة للدراسات التركية، 2014 / 8 / 15.
- هيئة تحرير مجلة رؤية تركية، فشل الانقلاب العسكري في تركيا ونجاح المشروع الرئاسي(مقال)، 12/12/2016 .

#### رابعاً. المواقع الالكترونية

- أحمد مجدي محمود عبد السلام ، تحليل ردود أفعال تركيا : الهوية ودورها في الانتفاضات (مقال)،المركز الديمقراطي العربي: الرابط متاح في 2017/3/23 : <http://democraticac.de/?p=35569>
- احمد داود أوغلو: تركيا بحاجة لدستور جديد 2014/08/05:04:27 الرابط المتاح: <http://www.xendan.org/arabic/drejaA.aspx?Jmara>
- الموسوعة الحرة: العملية الدستورية في تركيا، للمزيد يراجع الرابط المتاح في 2017/3/15: [/http://ar.wikipedia.org/wiki](http://ar.wikipedia.org/wiki)
- معمر خولي، العلمانية- الدين السياسي ونقد الفكر الديني ، الحوار المتمدن-العدد: 3667 - 2012 / 3 / 14. الرابط المتاح 2015/2/2:
- [www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=299046](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=299046)